جـــامـعة الجـــزائـر
كلية الحقوق – بن عكنون-

مفهوم الدول الأقل نمو في العلاقات الإقتصادية الدولية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق
(فرع: القانون الدولي و العلاقات الدولية)

إعداد الطالب:
وماحنوس فاطمة

بإشراف:
الدكتور: عبد العزيز قادري

لجنة المنـاقشة

- الدكتور(ة) .... رئيسا
- الدكتور(ة) عبد العزيز قادري مقررا
- الدكتور(ة) .... عضوا

السنة الجامعية : 2005/2004

المقدمة

عامل القانون الدولي من الناحية النظرية مجموع الدول على قـدم المسـاواة باعتبارها المكون الرئيسي والوحيد للمجتمع الدولي لمدة طويلة، ولكن عمليـا يعتبـر ذلك ضربا من الخيال نتيجة التجانس الشديد من الناحية الاقتصادية إذ نجد هناك دول غنية جدا، وأخرى تضرب بجذورها في أعماق التخلف وبعد أن اقتصـرت تركيبـة المجتمع الدولي الاقتصادي على الدول النامية والدول المتقدمة، فرضـت الظـروف الخاصة والمشتركة التي تعيشها بعض بلدان الانفصال عن المجموعـة الام لتكـون شريكا جديدا يدعى "الدول الأقل نموا" ظهر هذا المفهوم الجديد في السـبعينات علـى مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية ووقع في نفس الوقت على عاتق الجماعة الدولية تحديد وضبط المصطلح وجدت الجماعة الدولية كثيرا من الصـعوبات فـي عمليـة التحديد رغم ما يجمع هذه الدول من معوقات كثيرة كضعف الدخل الفردي من الناتج القومي عدم كفاية الموارد البشرية (نقص التغذية – الامية ...) والضعف الاقتصادي (عدم الاستقرار الانتاج الزراعي – عدم استقرار صادرات السلع والخدمات) إضـافة إلى إصابتها بالتشوهات الجغرافية فمعظمها بلدان غير ساحلية أو بلدان جزرية نائية.

مثلت عملية تنمية بلدان الفئة تحديا لهم كأول درجة ولشركائهم في التنمية ثانيا، ومن أجل المضي بعملية التنمية اعتمدت الجماعة الدولية بالاجماع برامج عمل لصالح الدول الأقل نموا لثلاث عشريات كان أولها سنة 1981، الثاني سنة 1990 والبرنامج الأخير سنة 2001، ولكن بالمقابل تردت الحالة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الـدول وازدادت الهوة اتساعا بينها وبين الدول النامية ناهيك عن الدول المتقدمة، إضافة إلى التضاعف السريع لعدد بلدان الفئة بعد أن بلغ 24 دولة سنة 1970، تزايد ليصل 43 دولة سنة 1990 ليبلغ العدد الحالي 50 دولة (بعد إضافة تيمور الشرقية في 4 ديسمبر 2003)[1].

الأمر الذي أعطى أهمية للموضوع ودفعا لدراسته من أجل الكشف عن حقيقة الخلل، وإن اعتبرت الدول الأقل نموا أضعف الشركاء الـدوليين، لا يعنـي مطلقـا إهمالها بل دافعا إضافيا لتحديد مفهومها.

---

[1]- Rapport sur les PMA, CNUCED, new york, Geneve, 2004, p xv.

تتمحور أهداف البحث: في محاولة ضبط مفهوم فئة الدول الأقل نموا بناء على التصنيفات المعتمدة دولية.

-تحديد الآثار المترتبة عن هذا المفهوم على مستوى العلاقـات الاقتصـادية الدولية.

-معرفة الخلل الموجود بين ما هو مبذول على المستوى الدولي من جهود من أجل تنميتها وإخراجها من القائمة من جهة وتردي أوضاعها مع تضاعف عددها مـن جهة أخرى.

-محاولة الكشف عن الفائدة التي جنتها الدول الأقل نموا من المعاملة التفضيلية المالية والتجارية.

-رصد عملية التضامن الدولي على تقاسم المسؤولية وتعزيز المشاركة لتحقيق الأهداف التنموية لهذه البلدان.

واعترى بلوغ أهداف البحث العديد من الصعوبات خاصة تلك المتعلقة بالجانب الإحصائي لرصد وتتبع هذه الدول نظرا لإدماجها في كثير من التقارير في فئة الدول منخفضة الدخل (مثل التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للتجـارة والتنميـة PNUD ، البنك العالميBM والصندوق النقد الدوليFMI) مما يحدث صعوبة في تحديد المعدلات المتعلقة بالدول الأقل نموا باعتبار أنه ليس كل الدول منخفضة الـدخل دولا أقلا نموا، إضافة إلى الصعوبات المتعلقة بدراسة فعالية الامتيازات الممنوحة خاصـة نتائج المبادرات الأخيرة (مبادرة تخفيض أعداد الفقراء – مبـادرة تخفـيض أعبـاء الديون) لقصر مدة العمل بهما وقلة المعلومات المتعلقة بالنتائج المحققة في التقـارير الصادرة لعدم تقديم الدول في حد ذاتها للإحصائيات والأرقام أحيانا.

إشكالية الموضوع: ما هي التصنيفات الدولية المعتمدة على مستوى العلاقـات الاقتصادية الدولية لتحديد مفهوم الدول الأقل نموا وما هي الآثار المترتبة عليه؟

وتقودنا هذه الإشكالية لطرح العديد من التساؤلات:

- ما هي المعايير المعتمدة عليها وما مدى كفايتها؟
- ما مدى استفادة هذه الدول من المعاملة التفضيلية الممنوحـة مـن طـرف شركاء التنمية (دول، منظمات دولية ومؤسسات مالية)؟

- ما مدى فعالية برامج العمل الموضوعة لصالح الدول الأقل نموا؟
- وتتم الإجابة عن هذه الإشكالية وفق الخطة التالية:

الفصل الأول: نتطرق فيه للأسباب الدافعة لإنشاء فئة الدول الأقل نمـوا مـن عدم التجانس بين مجموع الدول النامية في العديد من الميادين ثم عرض التصـنيفات المعتمدة للوقوف على تحديد هذه الفئة وأخيرا عرض برامج العمل الثلاث الموضوعة لصالحها.

الفصل الثاني: نتطرق فيه إلى الآثار المترتبة على مفهوم الدول الأقـل نمـوا على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية (سواء المعاملة التفضيلية المالية والتجاريـة في ظل نظام ازدواجية القواعد) للوقوف علـى فعاليتهـا وفعاليـة بـرامج العمـل الموضوعة لثلاث عشريات مع توضيح مكامن الخلل في خضم ذلك.

الخاتمة

شكل مفهوم الدول الأقل نموا (pma) تحديا كبيرا للجماعة الدولية، حيث وقع علـى عاتقهم كأول درجة تحديده و ضبطه ثم ثانيا بذل المجهودات الكافية من أجل انتشـال هذه الفئة من الأوضاع السيئة التي تتخب فيها ، لبلوغ أهداف التنمية، وحتى تـتمكن من مواجهة التحديات التي تفرضها عمليات التحرير التجاري في بيئة دولية تميزهـا العولمة و التكتلات الاقتصادية .

ظهور هذا المفهوم الجديد على مستوى العلاقات الاقتصادية الدوليـة فـرض إعـادة النظر في طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على مبادئ عدم المبادلة ، فمـنح الدول الأقل نموا معاملة خاصة و تفضيلية ، باعتبارها شريك ضعيف في العلاقـات التبادلية الدولية ، ويمكن أن نعتبر ذلك من أكبر المكاسب هذه الفئة ، والتي كرسـت في برامج العمل الثلاث لصالح الدول الأقل نموا الهادفة لنمو وتنميـة هـذه البلـدان بتضافر الجهود الوطنية (للدول الأقل نموا أنفسهم) والجهود الدولية (شركاء التنميـة الدوليين) ، وحضيت الدول الأقل نموا بمعاملة مالية خاصة من طـرف المؤسسـات المالية الدولية بإطلاق عدة مبادرات لصالحها كآن آخرها مبادرة تخفيف أعباد الديون على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ، و استراتجيات تخفيض أعداد الفقراء ، كما التزم شركاء التنمية بضمان أكبر التدفقات للمساعدة الدولية موجهة لتحسين التنمية البشرية بهذه البلدان خاصة محاربة ظاهرة الفقر حسب الأهداف الإنمائية الدولية.

كما تلقت الدول الأقل نموا امتيازات و تفضيلات على مستوى العلاقـات التجاريـة الدولية سواء من طرف اتفاقات المنظمـة العالميـة للتجـارة (omc) أو التكـتلات الاقتصادية كمبادرة " الكل ما عدا السلاح " التي أتطلقها الاتحاد الأوربي ، اظافة إلى تفعيل الأنظمة التفضيلية أحادية الجانب (النظام المعمم للأفضليات sgp) .

لا يمكن لنا أن نعدم النتائج الايجابية المحصل عليها ، و إن اقتصرت علـى بعـض الدول وامتازت بتذبذب على مر الشعريات السابقة ، ونسـتطيع القـول أن النتـائج المحققة لم تكن في مستوى الأهداف الدولية المسطرة لتنمية هذه الدول خاصـة بعـد إخفاق برنامج العمل الأول و الثاني لصالح الدول الأقل نموا ، و مضـاعفة أعـداد البلدان التي تنتمي هذه الفئة الذي بلغ 50 دولة سنة 2003 بعدما كان 24 دولة سـنة

1970 الأمر الذي جعل هذه الدول أمام تحديات أكبر و ذلك بمعوقات اقتصـادية و اجتماعية في ظل علاقات اقتصادية دولية بطبعها التنافس في إطار التحرير التجاري السريع و العولمة.

و ترتكز أسباب الإخفاق في بلوغ التنمية الموجودة لهذه البلدان سواء كانت داخلية أو دولية فيما يلي :

- عدم تطبيق الالتزامات المتعهد بها من طرف شركاء التنمية خاصة فيمـا يتعلـق بحجم المساعدات الدولية ، وفعاليتها نظرا لعدم توجيههـا إلـى البـرامج التقنيـة و الاقتصادية التي تعمل على خدمة البنية الاجتماعية بتحسين التنمية البشرية ، وتخفيض أعداد الفقراء .

- انعدام متابعة متواترة ومنتظمة لبرامج الدعم من طرف المجتمع الدولي بسبب عدم انعقاد اجتماعات الاستعراض القطري لبعض الدول الأقل نموا ممـا يعرقـل عمليـة رصد النتائج المحققة من البرامج ومواطن الضعف بها.

- عدم الاستغلال الامتيازات التجارية من طرف كامل المجموعة الدول الأقل نموا و اقتصارها على البعض(مثل الدول الأقل نموا الأسيوية) بسبب حركية التبادلات على المستوى الاقلمي مقارنة بالدول الأقل نموا الافرقية و يعود عدم الاستغلال الجيد لهذه الامتيازات فيما يخدم عملية التنمية بها إلى قلة الموارد البشرية و القدرات المؤسساتية بدرجة الأولى .

- تبقى الجهود الدولية المبذولة من أجل تمكين الدول الأقل نموا مـن الـدخول إلـى الأسواق خاصة تلك المبذولة من طرف المنظمة التجاريـة الدوليـة (OMC) دون نتائج ملموسة فيما يتعلق بتنمية الاقتصادية لهذه الدول أو تمكنهم من الانـدماج فـي الاقتصاد العالمي نظرا لقلة تنوع قاعدة الصادرات بها و اقتصارها على المواد الأولية التي يسودها عدم الاستقرار في الأسعار العالمية و بتبعية تتوقف النتائج الاقتصادية و الاجتماعية على ذلك .

من خلال ما سبق نتوصل إلى أنه رغم الجهود الدولية المبذولة لتنمية الـدول الأقـل نموا بقيت هذه الأخيرة تدور في حلقة مفرغة دون أن تجد السبيل لرفع تحديات النمو و التنمية مما يرفض وضع نقطة توقف ، و إعادة التقييم الجيد لمكمن الخلـل داخليـا

ودوليا ثم القيام بالتعديلات المناسبة بما يخدم الاحتياجات الخاصة لكل دولـة علـى حدى من جهة ، و الاحتياجات العامة للمجموعة من جهة أخرى و في هـذا الصـدد نعطي بعض الاقتراحات:

- وضع استراتيجيات وطنية تنموية توازن بين الأهداف الاقتصادية ، الاجتماعيـة و التجارية.

- زيادة المساعدات المالية الدولية وعدم قصرها على القطاع الاجتمـاعي بتوجيههـا أيضا إلى القطاع الإنتاجي لتحسين البنية الاقتصادية أيضا .

- جعل التجارة الدولية في خدمة الفقراء بالربط بين ثلاثة عناصر التجارة- الفقـر- التنمية ، عن طريق تفعيل دور التجارة الدولية في تقليص الفقر و بلوغ التنمية .

- الاهتمام برأس المال البشري باعتباره أساس كل تنمية.

وما يجدر بنا قوله أخيرا، أنه تبقى الآمال قائمة لبلوغ الأهداف الدولية المسطرة في برامج العمل لصالح الدول الأقل نموا (خاصة البرنامج الأخير) و الأهداف الإنمائية الدولية، لتتمكن بالتالي هذه الدول ركوب قاطرة التنمية.

قائمة المراجع باللغة العربية

13- د. عبد المولي محمود، العالم الثالث ونمو التخلف، نظريات، وقائع، آفاق الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس 1982

19- د. محمد حافظ زهوان، د. أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية دار النهضة العربية1997

20- د. محمد السعيد الدقاق، د. مصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية المعاصرة مطابع الأمل، بيروت1990

6- د. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة لعام 2001

4- د. برنار ، د. نوزيير، العراك الدولي لتحقيق المزيد من المكاسب (مصارعة دول العالم الثالث للدول الغنية) مركز الكتب الأردني1989

1- د. إبراهيم نافع، ماذا يجري في العالم الغني و العالم الفقير، شركاء في التنمية، مطابع المعارف مصر 1971

21- د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية، بيروت 1979.

28- هارلد ويبرت ، النظام العالمي الجديد على ضوء اكتشاف أمريكا قبل 500 عام دار الطليعة للطباعة والنشر ،بيروت1996 .

22- د.محمد سعد ا ، القانون الدولي للتنمية،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1994.

23- د. محمد بجاوي ، من أجل نظام اقتصادي دولي جديد ، تعريب د. جمال مرسي ابن عمار الصغير، منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم والثقافة ، باريس 1981.

14- د. عبد القادر كاشير، نحو تنظيم اقتصادي دولي جديد من منظور الدول النامية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر1995.

5- جاك لوب ترجمة أحمد فؤاد بليغ ، العالم الثالث و تحديات البقاء، مطابع الرسالة، الكويت 1986.

11- د.علي وهب، خصائص الفقر والأزمات الاقتصادية في العالم الثالث الطبعة الأولى، دار الفكر اللبناني 1996.
12- د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية 1999.
10- أ. د. صبحي محمد قنوص ، أزمة التنمية (دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ،الطبعة الثانية، القاهرة1999.
24- فريق البحث، د. محمد عنان وديع، د. عادل عبد ا ، د. رولا وشتي ، د. علي نصار ، مسح التطورات في مؤشرات التنمية و نظرياتها، المعهد العربي للتخطيط دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 1997.
25- د. محمد السعيد الدقاق، القانون الدولي ، المصادر- الأشخاص، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت 1992.
7- د. حازم محمد غنام ، اتفاقيات لومي (دراسة في القانون الدولي الأوربي للإنماء)، نشر مكتبة الآداب القاهرة 2001.
2- د.إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية ، نظريات التنمية و النمو، استراتجيات التنمية، الطبعة الثانية ، دار هومة للطباع والنشر و التوزيع ،الجزائر 1997.
3- د. افريت هاجن ، ترجمة جورج خوري ، اقتصاديات التنمية ، مركز الكتاب الأردني 1988.
17- أ. فضل علي مثني (الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية و الدول النامية)، مكتبة مدبولي ، مصر 2000.
8- الجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ، الحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل اللغات ومنظمة التجارة العالمية ، سعيد النجار ، الأمم المتحدة 1/ 1999/ E/ esc wa.
26- د.محمد عبد العزيز عجمية، د. إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية 2000.

27- د. محمد المجذوب ، ياسر زعيب، اتفاقية الجات بين النشأة و التطور و الأهداف (منافع و مخاطر) دار الندى للطباعة والنشر ،لبنان 1999.

9- د. سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية بين جات 94 و منظمة التجارة العالمية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية 2001.

15- د. عمرو محي الدين التخاف والتنمية، دار النهضة العربية 1995.

18- الأستاذ قادري عبد العزيز ، محاضرات القانون الدولي الاقتصادي على طلبة ماجستير 2003.

16- د. عاطف السيد ، الجات والعالم الثالث ، دراسة تقويمية للجات وإستراتيجية المواجهة ، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية سنة 1999.

المقالات، التقارير و البحوث العلمية باللغة العربية

1* المقالات

1- أدوا ردوا أنينات " التغلب على تحديات العولمة " مجاة التمويل مارس 2002 ص 4 .

2- براكشي لونجي " الحرب العالمية على الفقر من الذي يفوز" مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 2003 ص39.

3- براكشي لونجي " المعودة الأجنبية (المنح مقابل القروض)" مجلة التمويل والتنمية سبتمبر 2004 ص 49.

4- جون بيج " معجزة بلدان شرق آسيا (بناء أساس للنمو) " مجلة التمويل والتنمية مارس 1994 ص 3.

5- روبرت باول "تخفيف أعباء الديون عن البلدان الفقيرة مجلة التمويل و التنمية ديسمبر 2000 ص.45

6- سانجيف جونتا- مارك بلانت- توماس دورين- بنيديكيت كليمنس" هل يحقق تسهيل تخفيض أعداد الفقراء و تحقيق النمو للتوقعات " مجلة التمويل والتنمية يونيه 2002 ص 17.

7- سانجيف جونتا- بنيديكيت كليمنس- ماريا تريز اجوين ،سيووواوك ليروث " تخفيف عن الديون والإنفاق على الصحة العامة في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2001ص 10.
8- أ. د. صلاح الدين نامق " التضخم السكاني في العالم الثالث ، الأبعاد والنتائج و أوجه العلاج " مجلة مصر المعاصرة 1984 ص 27.
9- صالح م نصولي " بناء القدرات في افرقيا دور المؤسسات المالية الدولية " مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 2000 ص .34
10- مسعود أحمد و هيوبر دنكامب" مساندة تقليل الفقر في الدول النامية منخفضة الدخل" مجاة التمويل والتنمية ديسمبر 2000 ص 12.
11- مسعود أحمد " بناء توافق للرأي على تخفيض أعداد الفقراء" مجلة التمويل و التنمية يونيه 2002 ص .8
12- مارك بيرداوسو دهير شيتي "تحقيق الهدف – كيف يمكن التعجيل بالتقدم نحو أهداف الألفية" مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 2003ص 17.
13- هيلدف جوس نون " التغلب على العقبات ما يتصلبه انتشال أكثر الناس عوزا في العالم من وهده" مجلة التمويل والتنمية ديسمبر 2003 ص .32
14- " تنمية التعليم في افرقيا جنوب الصحراء" مجلة التمويل والتنمية مارس 1988 ص 27.

* التقارير والاتفاقيات

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير حول الدول الأقل نموا ، ينورك، جنيف 1990.
- برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير تنمية البشرية، بروكسل، باريس .2003
- برنامج الأمم المتحدة و التنمية تقرير تنمية البشرية ، بروكسل ، باريس 2004.
- البنك العالمي، تقرير 1981.
- البنك العالمي، تقرير 1983.

- البنك العالمي، تقرير 1993.

-البنك العالمي، تقرير 2000.

- البنك العالمي، تقرير 2002.

- اتفاقية قانون البحار 1981.

*الرسائل أو البحوث العلمية

- رسالة ماجستير، الطالبة حكيمة شرفة، دور صندوق النقد الدولي في الكوكبة الاقتصادية، السنة الجامعية 1998/ 1999.

- رسالة ماجستير، الطالب آدم وادي ،الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة كإطار قانوني للتعاون التجاري فيفري 1992.

- رسالة ماجستير، الطالب بوبترة على المساواة في السيادة بين الدول وعدم التكافؤ الاقتصادي سنة1983.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

9-Michel bèlanger.Institution économique internationales. La mondialisation économique et ses limites. Paris .6 édition 1997.

1-Bèlangere. Taxil. Lomc et les pays en développement. Centre de droit international. Paris.1998.

4-Sonld. W.curran. Tiers mondes. Evolution et stratégies de developpment .collection E.S.G paris 1990.

6-Eric.Sottas.les pays les moins avancés .Introduction au PMA et au nouveaux programmes substantiel d'action en leur faveur. Nations unies 1984.

13-Renand bouret. Relation économique internationale MC. Graw-hill.editions. saint lavent quibec 1998.

5-dominique carreau. Patrick juillard. Droit international économique; L'G.D.J .paris 4 éditions 1998.

7- Guy .feuer. Hervé cassan. Droit international du développement. Dallez 1985.

2- M.beatrice Marre. De la mondialisation subie au developpment contrôle .les enjeux le conférence de seattle.les documents d'information. Assemblée nationale. Délégation pour U.E .1999.

10-Madjid benchick. Droit international du sous développement (nouvel ordre dans la dépendance) berger levrant 1983.

3- chanssan. Al Khatib.
La part du droit dans l'organisation économique international contemporère.edition brulant. Bruxelles 1994.

12-Patrick.daillier.Alain Pellet .droit international public 5 édition .L.G.D.J1994.

11- MAURICE Flory.droit international de développement presse universitaire de France édition 1. 4 trimestre 1977.

8-Jacques Fontanel. Organisations économique internationales 2 édition paris 1995.

Les revues et les articles

2-P. Dalier. La réforme du programme des nation unies pour le développement comtinitè et relation paris FDI 1971.

3- CH.Galliard.les satellite de diffusion directe paris FDI 1972.

1- Alain bouillet la conférence des nation unies sur les pays les moins avancés paris 1-14 septembre1981 FDI1981.

5-UNCTAD/ RDP/ 58 déclaration de paris et programme d'action pour les années 90 en faveur 90 des pays les moins avancés New York 1992.

7- Troisième conférence des nations unies sur les pays les moins avancés Bruxelles (Belgique) 14-20mai2001.

8-TD/B/49/12 (CNUCED) 20septembre 2002.

9-TD/B/49/11 (CNUCED) 20septembre 2002.

10-comission des communautés européennes Bruxelles 14-4-2001. Com(2001) 210final proposition de décision du conseil.

11-comission des communautés européennes Bruxelles 11-4-2001 COM (2001)209 finales communications de la commission au conseil et au parlement européenne relative a la 3 conférence des N.unies sur lesPMA.

12-comision des communauté européennes Bruxelles le xxx COM (2000) proposition de règlement du conseil.

13-coordination resale Solagral note 05/01-L4initiative "Tout sauf les cormes" quelles cosèquence pour les pays du resale?

6-TD/B/com 21EM 12/2 CNUCED 23September 2002.

4-Guy-feuer Libéralisme Mondialisation et développement Apropos de quelques réalités ambiguës FDI XLV CNRS édition paris 1999.

Les Rapport
1-Rapport sur les pays les moins avancés CNUCED New York et Genève 1991.
2-Rapport sur les pays les moins CNUCED New York et Genève 2000.
3-Rapport sur les pays les moins avancés CNUCED New York et Genève 2002.
4-Aperçu Général Rapport sur pays les moins avancés CNUCED New York et Geneve2002.
5-Rapport sur les pays les moins avancés CNUCED New York et Genève 2004.
6-Aperçu Général rapport sur les pays les moins avancés CNUCED New York et Genève 2004
7-Rapport mondial sur le développement humain PNUD Bruxelles paris 1997.
8-Rapport mondial sur le développement humain PNUD Bruxelles paris 1998.
9-Rapport mondial sur le développement humain PNUD Bruxelles paris 1999.
10-Rapport mondial sur le développement humain PNUD Bruxelles paris 2002.
12-Rapport sur le développement sur le monde " indicateur du développement dans le monde banque mondial Genève 1993.

بعض المواقع على شبكة الأنترنات:

WWW.UCNTAD.ORG
WWW.UNCDP.ORG
WWW.WTO.ORG

***الفهرس**

ب- معيار القائمة.

الفرع الثالث: تصنيف الدول النامية من طرف المنظمات الدولية.

أ- التصنيف الموضوع من طرف (gatt) و (omc) لاحقا.

ب- التصنيف الموضوع من طرف البنك العالمي.

ج- التصنيف الموضوع من طرف (ب أ م ت ت) pnud .

د- التصنيف الموضوع من طرف الجمعية الأسيوأمريكية للتجارة (alalc).

الفرع الرابع: التصنيفات حسب وضعيات خاصة.

أ- الدول النامية الجبيسة.

ب- الدول النامية الجزرية.

ج- الدول النامية الأكثر تضررا.

د- الدول الصناعية الحديثة.

و- الدول الأقل نموا.

المبحث الثاني: بلورة مفهوم البلدان الأقل نموا و العمل على ترقيتها.

المطلب الأول: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والدول الأقل نموا.

الفرع الأول: عملية تحديد فئة الدول الأقل نموا.

أ- المشاكل المتعلقة بمعايير تحديد الدول الأقل نموا.

ب- تحديد الدول الأقل نموا من خلال التصنيفات المعتمدة.

الفرع الثاني: (م.أ.م.ت.ت) كإطار تنظيمي للدول الأقل نموا.

أ- اللوائح الصادرة من طرف(م.أ.م.ت.ت) حول الدول الأقل نموا .

ب- المفاوضات و الندوات المحضرة من طرف(م.أ.م.ت.ت) لصالح الدول الأقل نموا.

المطلب الثاني: برامج العمل لصالح الدول الأقل نموا.

الفرع الأول: برنامج العمل الكبير لصالح الدول الأقل نموا للثمانينات.

أ- الإجراءات ذات الطابع الوطني.

ب- إجراءات الدعم الدولي.

ج- ميكنزمات تطبيق البرنامج و تتبعه.

الفرع الثاني: برنامج العمل الثاني لصالح الدول الأقل نموا للتسعينات.

أ- الإجراءات ذات الطابع الوطني.

ب- إجراءات الدعم الدولي.

ج- ميكانزمات تطبيق البرنامج و تتبعه.

الفرع الثالث : برنامج العمل الأخير لصالح الدول الأقل نموا للعشرية (2001-2010).

أ- أهداف البرنامج.

ب- إطار الشراكة.

ج- الالتزامات الموقعة في البرنامج العمل الجديد.

د- ميكانزمات تطبيق البرنامج و تتبعه.

الفصل الثاني: اللآثار المترتبة على مفهوم الدول الأقل نموا في العلاقات الاقتصادية الدولية.

المبحث الأول: المعاملة الخاصة للدول الأقل نموا على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية.

المطلب الأول: النظام المالي الدولي والدول الأقل نموا.

الفرع الأول: دور المؤسسات المالية الدولية في تنمية الدول الأقل نموا.

أ- دور المؤسسات المالية الدولية في محاربة الفقر.

ب- دور المؤسسات المالية الدولية في تخفيف عبء الديون .

الفرع الثاني: المساعدات المالية الدولية للدول الأقل نموا.

أ- تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية.

ب- التدفقات الخاصة(الاستثمار الأجنبي المباشر)

المطلب الثاني: النظام التجاري الدولي والدول الأقل نموا.

الفرع الأول: نظام ازدواجية القواعد.

أ- مفهوم إزدواجية القواعد في العلاقات الدولية.

ب- تطور نظام إزدواجية القواعد في العلاقات التجارية الدولية .

ج- النظام المعمم للأفضليات.

الفرع الثاني: المنظمة العالمية للتجارة (omc) والدول الأقل نموا.

أ- الدول الأقل نموا والوصول إلى الأسواق.

ب- الدول الأقل نموا والتطـورات الرئيسـية لـل(omc) (مـن خـلال المؤتمرات الوزارية).

الفرع الثاني: الإتحاد الأوربي و الدول الأقل نموا(مبادرة الكل ما عدا السلاح)

الفرع الثالث: العولمة و الدول الأقل نموا.

المبحث الثاني: فعالية المعاملة الخاصة للدول الأقل نموا على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية.

المطلب الأول: فعالية برامج العمل لصالح الدول الأقل نموا للعشريات السابقة.

الفرع الأول: فعالية برنامج العمل(للثمانينات) لصالح الدول الأقل نموا.

الفرع الثاني: فعالية برنامج العمل (للتسعينات) لصالح الدول الأقل نموا.

أ- التطور الاقتصادي.

ب- التطور الاجتماعي.

ج- مدى تطبيق الالتزامات الموقعة في برنامج العمل.

الفرع الثالث: النتائج المحققة من خلال برنامج العمل الحالي

أ- النتائج الاقتصادية.

ب- النتائج الاجتماعية.

ج- برنامج العمل الحالي و أهداف الألفية الإنمائية.

المطلب الثاني: فعالية الامتيازات المالية و التجارية الممنوحة.

الفرع الأول: فعاليات الامتيازات المالية.

أ- فعالية تخفيض أعداد الفقراء.

ب- فعالية مبادرة تخفيف أعباء الديون على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

ج- فعالية المساعدات المالية.

الفرع الثاني: فعالية الامتيازات التجارية.

أ- فعالية الأنظمة التفضيلية الأحادية الجانب(sgp).

ب- الامتيازات الفعلية المحققة من الدخول إلى الأسواق.

ج- تحرير التجارة الدولية و محاربة الفقر.